الأمم المتحدة

A/68/436/Add.4

الجمعية العامة

Distr.: General
11 December 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٧ (د) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: السلع الأساسية

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة جولييت **هاي** (نيوزيلندا)

أولا – مقدمة

١ – عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ١٧ من جدول الأعمال (انظر A/68/436، الفقرة ٢). واتُخذ إجراء بشأن البند الفرعي (د) في الجلستين ٣٢ و ٤٠ المعقودتين في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين ذوي الصلة (A/C.2/68/SR.32 و 40).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/68/L.16 و A/C.2/68/L.71

٢ – في الجلسة ٣٢، المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ممثل فيجي، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ”السلع الأساسية“(A/C.2/68/L.16)، وفيما يلي نصه:

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٩/٢٢٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/١٩٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٣/٢٠٧ المؤرخ

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في أربعة أجزاء، تحت الرمز A/68/436 و Add.1-4.

171213 131213 13-61459 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٩٢/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٩٠/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن السلع الأساسية،

”**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي اعتمدت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وقرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية، والمناسبة الخاصة التي عقدها رئيسُ الدورة السابعة والستين للجمعية العامة في عام ٢٠١٣ لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووثيقتها الختامية،

”**وإذ تشير كذلك** إلى برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا في العقد ٢٠١١-٢٠٢٠،

”**وإذ تحيط علما** بالأهداف المحددة في إعلان مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٩ المعني بالأمن الغذائي، الذي يعيد تأكيد التعهد بالقضاء على الجوع والفقر،

”**وإذ تشير** إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية،

”**وإذ تشير أيضا** إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

”**وإذ تحيط علما** بالنتائج التي تمخضت عنها الدورةُ الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبالقرارات الأخرى التي اتخذها والاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣،

”**وإذ تحيط علما أيضا** بالإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا المعقود في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨،

”**وإذ تحيط علما كذلك** بإعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية اللذين اعتمدا في مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة المعني بالسلع

الأساسية المعقود في أروشا، جمهورية تترانيا المتحدة، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ واللذين أقرهما المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة المعقودة في الخرطوم في الفترة من ١٦ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦،

''**وإذ تشير** إلى الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠١٢ والمعنونة 'المستقبل الذي نصبو إليه' وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ('خطة جوهانسبرغ للتنفيذ')،

''**وإذ تعرب عن بالغ القلق** لأن الكثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، المعتمدة على السلع الأساسية، لا يزال يتأثر بشدة بالتقلبات في الأسعار، وإذ تقر بالحاجة إلى تحسين الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية من حيث التنظيم والأداء والشفافية بغية التصدي للتقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية،

''**وإذ تعرب عن بالغ القلق أيضا** إزاء القيود التي تعترض مساعي مكافحة الفقر والناشئة عن الأزمات العالمية الحالية، ولا سيما الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، واستمرار انعدام الأمن الغذائي، وأزمة الطاقة، والتقلبات في تدفقات رأس المال والتقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية، وإزاء التحديات التي يطرحها تغير المناخ بالنسبة إلى البلدان النامية،

''**وإذ تقر** بأن بلداناً نامية عديدة لا تزال تعتمد اعتمادا شديدا على السلع الأساسية الأولية بوصفها المصدر الرئيسي لإيراداتها من التصدير ولإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل وتكوين المدخرات المحلية، وبوصفها القوة المحركة للاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر،

''**وإذ تقر أيضا** في هذا السياق بالتحديات والاحتياجات الخاصة التي تنفرد بها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان أفريقيا، والكثير منها قد تخلّف عن الركب فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ إضافة إلى اعتماده بشدة على السلع الأساسية الأولية،

''**وإذ تقر كذلك** بأن حالة عدم اليقين السائدة في أسواق السلع الأساسية العالمية تعزز الحاجة إلى معالجة إشكالية السلع الأساسية معالجة شاملة، بما في ذلك الطلب على السلع الأساسية وقدراتها على الإمداد وإيرادات السلع الأساسية

والاستثمارات في الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأساسية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتنوع أوضاع واحتياجات فرادى البلدان ولتعزيز تنميتها المستدامة،

”**وإذ تؤكد** أهمية وضع سياسات لمعالجة القضايا الهيكلية الأطول أجلا في اقتصاد السلع الأساسية وإدماج السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية في استراتيجيات أوسع نطاقا للتنمية والقضاء على الفقر على جميع المستويات،

”**وإذ تحيط علما** بجميع المبادرات الطوعية ذات الصلة بالموضوع الهادفة إلى تحسين الشفافية في أسواق السلع الأساسية وتخفيف أثر التقلبات المفرطة في الأسعار،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية؛

”٢ - **تشدد** على ضرورة بذل المزيد من الجهود للتصدي للتقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك المضاربة المالية في مجال السلع الأساسية الغذائية وأثرها المشوِّه لأداء الأسواق، وذلك بسبلٍ تشمل على وجه الخصوص مساعدةَ المنتجين، ولا سيما صغار المنتجين، على إدارة المخاطر؛

”٣ - **تهيب** بالمجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من أجل التصدي للعوامل التي تخلق عوائق هيكلية أمام التجارة الدولية وتعرقل أمورا من بينها التنويع، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والهياكل الأساسية التي تتسم بالضعف، ولا سيما فيما يتعلق بتكلفة وسائل النقل والتخزين ومدى توافرها؛ ونقص المهارات في مجال إنتاج وتسويق المنتجات البديلة؛ ومحدودية فرص الوصول إلى الخدمات المالية والحصول على المعلومات عن الأسواق ولا سيما بالنسبة لصغار المنتجين والنساء وأبناء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مما يؤدي إلى ندرة الموارد المتاحة للاستثمار في قطاع السلع الأساسية، ومن أجل التصدي للحاجة الماسة إلى توفير التمويل اللازم للتجارة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وكفالة حصولها عليه وذلك في ضوء تزايد صعوبة الحصول على جميع أنواع الائتمان ومع الأخذ في الاعتبار القدرة على تحمل الديون؛

”٤ - **تدعو**، في هذا الصدد، إلى الاختتام الناجح لجولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية والخروج منها بنتائج موجهة نحو التنمية تضمن، في جملة أمور، زيادة فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق؛

”٥ - **ترحب** بالدعوة إلى عقد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

”٦ - **تدعو** إلى اتخاذ مجموعة متسقة من الإجراءات المتعلقة بالسياسة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة التقلبات المفرطة في الأسعار ودعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في التخفيف من الآثار السلبية، وخصوصا بتسهيل تحقيق القيمة المضافة وتعزيز مشاركة هذه البلدان في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة للسلع الأساسية والمنتجات المتصلة بها، وبدعم تنويع هذه الاقتصادات على نطاق واسع، وبتشجيع استخدام ومواصلة تطوير أدوات وصكوك واستراتيجيات لإدارة المخاطر موجهة نحو السوق؛

”٧ - **تسلم** بوجود إمكانيات للابتكار وتحسين الإنتاجية وتعزيز الصادرات غير التقليدية في معظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما في أفريقيا، وتدعو إلى تعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي وكذلك تبادل الخبرات في هذه المجالات في إطار التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب؛

”٨ - **تشدد** على أهميةِ زيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية كوسيلة لتعزيز التنمية الزراعية وزيادة التنويع والتجارة في السلع الأساسية، وتحث المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية المعتمِدة على السلع الأساسية في أن تحدد، بناء على الظروف والأولويات الإنمائية الوطنية، سياساتٍ وصكوكاً متصلة بالتجارة وكذلك سياسات استثمارية ومالية بوصفها عناصر رئيسية لاستراتيجيات التنمية ومساعدة تلك البلدان على الاستثمار في البحث والتطوير في مجال الإنتاجية الزراعية ودعمهما؛

”٩ - **تعرب عن قلقها** إزاء الحيازات الكبيرة للأراضي في البلدان النامية وما يتصل بها من أنشطةٍ تقوم بها جهات من بينها شركات عبر وطنية، مما يعرّض للخطر الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية على الصعيد الوطني، وتؤكد ضرورة مراعاة الأوضاع الخاصة والاحتياجات والأولويات الإنمائية للبلدان النامية، وتدعو البلدان إلى إيلاء الاعتبار الواجب لتنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني التي وضعتها لجنة الأمن الغذائي العالمي بوصف المبادئ التوجيهية المذكورة أداة هامة في المساعي الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية الريفية والاستثمار المسؤول في مجال الزراعة ومكافحة الجوع والفقر؛

”١٠ - **تؤكد** الأهمية الخاصة للمساعدة التقنية وبناء القدرات الهادفين إلى تحسين قدرة المنتجين على التنافس في مجال تصدير السلع الأساسية، وبخاصة في أفريقيا، وتدعو الجهات المانحة إلى توفير الموارد الضرورية لغرض المساعدة المالية والتقنية المخصصة تحديدا للسلع الأساسية، وبخاصة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية، وكذلك تطوير الهياكل الأساسية للبلدان النامية، بغية الحد من العوائق المؤسسية وخفض تكاليف المعاملات وتعزيز تجارة السلع الأساسية فيها وتنميتها وفقا لخطط التنمية الوطنية؛

”١١ - **تؤكد أيضا** ضرورة أن يكون الهدف من مبادرة المعونة التجارية مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على بناء ما تحتاج إليه من قدرات فيما يتعلق بجانب العرض ومن هياكل أساسية تتصل بالتجارة ليتسنى لها تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها والقيام، بشكل أعم، بتوسيع نطاق تجارتها؛

”١٢ - **تشير** إلى الاتفاق على أن يُبقيَ المؤتمرُ الوزاري والأجهزةُ المختصة في منظمة التجارة العالمية الآثارَ التي تلحقها نتائج جولة أوروغواي بأقل البلدان نموا وبالبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية قيد الاستعراض المنتظم، بهدف اتخاذ تدابير إيجابية لتمكين هذه البلدان من تحقيق أهدافها الإنمائية، وتدعو في هذا الصدد إلى تنفيذ قرار مراكش الخاص بالتدابير المتعلقة بما قد يحدث من آثار سلبية لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛

”١٣ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو التي لم تقم بعد بتمكين أقل البلدان نموا جميعها من الوصول الدائم والمباشر إلى الأسواق على نحو يمكن التنبؤ به ودون فرض الرسوم الجمركية أو الحصص، بما يتفق وإعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥، أن تفعل ذلك؛

”١٤ - **تهيب** بالمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الدولية أن تساعد البلدان النامية، وبخاصة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، في معالجة آثار التقلبات المفرطة في الأسعار؛

”١٥ - **تعيد تأكيد** أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة من حقها أن تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية؛

”١٦ - **تدرك** أهمية زيادة الكفاءة والفعالية والشفافية في إدارة إيرادات القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المتأتية من جميع

السلع الأساسية والصناعات المرتبطة بالسلع الأساسية، بما فيها السلع التامة الصنع، دعما للتنمية؛

”١٧ - **تدرك أيضا** المساهمات المهمة للصندوق المشترك للسلع الأساسية والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالسلع الأساسية، وتشجعهما على القيام، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والهيئات الأخرى المعنية، بمواصلة تعزيز التنسيق فيما بينها ودراسة سبل تحقيق المزيد من الاستقرار في سوق السلع الأساسية وتعزيز الأنشطة المضطلع بها في البلدان النامية لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وإمكانية التعويل على عرض هذه السلع، مما يعزز التنويع والقيمة المضافة ويحسن القدرة التنافسية للسلع الأساسية ويعزز سلسلة الأسواق ويحسن هياكل الأسواق ويوسع قاعدة الصادرات ويضمن المشاركة الفعالة من جانب جميع الجهات المعنية؛

”١٨ - **تؤكد** ضرورة أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وشركاؤه، بروح من التعاون المشترك بين الوكالات والشراكات التي تضم أصحاب مصلحة متعددين وضمن ولاية كل منهم، مشاركتهم الفعالة في إجراء بحوث وتحليلات ذات نهج تعاوني لإشكالية السلع الأساسية وما يتصل بذلك من أنشطة في مجال بناء القدرات وتوافق الآراء ليتسنى بانتظام توفير التحليلات والمشورة في مجال السياسة العامة المتصلة بالتنمية المستدامة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل؛

”١٩ - **تشجع** الدول الأعضاء على أن تواصل النظر في مسألة السلع الأساسية في إطار المداولات التي تجريها لصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بغية إيجاد نظامٍ للتجارة يتسم بالانفتاح والنزاهة والعدالة ويشجع التنمية من خلال الامتثال لولاية خطة الدوحة الإنمائية؛ وبسبل تشمل تحسين الشفافية في الأسواق الدولية؛

”٢٠ - **تؤكد** أهمية تيسير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مع التشديد على أن عملية انضمام البلدان النامية ينبغي التعجيل بها دون وضع عراقيل سياسية وعلى نحو سريع يتسم بالشفافية، وبما يتفق تماما وقواعد منظمة التجارة العالمية؛

”٢١ - **تؤكد** أهمية استمرار النظر من الناحية الفنية في البند الفرعي المعنون ’السلع الأساسية‘، وتقرر إدراج هذا البند الفرعي في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين، في إطار البند المعنون ’المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي‘؛

”٢٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا عن التقييم المستكمل للاتجاهات والتوقعات المتعلقة بالسلع الأساسية، وطرق تعزيز التنسيق فيما بين المنظمات الدولية المعنية بالسلع الأساسية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، وأسباب التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية.“

٣ - وفي جلستها ٤٠، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون ”السلع الأساسية“ (A/C.2/68/L.71)، قدمته نائبة رئيس اللجنة، السيدة فرح براون (جامايكا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/68/L.16.

٤ - وفي الجلسة نفسها، اتفقت اللجنة، بناء على اقتراح من الرئيس، على عدم تطبيق المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة وشرعت في البت في الصيغة الإنكليزية من مشروع القرار A/C.2/68/L.71.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أُبلِغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.2/68/L.71 أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٦ - وفي جلستها ٤٠ أيضا، اعتمدت اللجنة الصيغة الإنكليزية من مشروع القرار A/C.2/68/L.71 (انظر الفقرة ٨).

٧ - وعلى ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/68/L.71، سحب مقدمو مشروع القرار A/C.2/68/L.16 مشروع قرارهم.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٩ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٩/٢٢٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/١٩٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٣/٢٠٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٦/١٩٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن السلع الأساسية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي اعتمدت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥[(٢)] وقرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، والوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي دعا إليها رئيسُ الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣[(٣)]،

وإذ تشير كذلك إلى برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في العقد ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ تحيط علما بالأهداف المحددة في إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي المعقود في روما في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الذي يعيد تأكيد التعهد بالقضاء على الجوع والفقر،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني

---

(١) القرار ٥٥/٢.

(٢) القرار ٦٠/١.

(٣) القرار ٦٨/٦.

باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تحيط علما بالنتائج التي تمخضت عنها الدورةُ الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[٤]، وبالقرارات الأخرى التي اتخذها والاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣،

وإذ تحيط علما أيضا بالإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا المعقود في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[٥]،

وإذ تحيط علما كذلك بإعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية اللذين اعتمدا في مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة المعني بالسلع الأساسية المعقود في أروشا، جمهورية تترانيا المتحدة، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[٦] واللذين أقرهما المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة المعقودة في الخرطوم في الفترة من ١٦ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦[٧]،

وإذ تشير إلى خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“)[٨]، والوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والمعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٩]،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن الكثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، المعتمدة على السلع الأساسية، لا يزال يتأثر بشدة بالتقلبات في الأسعار، وإذ تقر بالحاجة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل تحسين الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية من حيث التنظيم، عند الاقتضاء، ومن حيث الكفاءة والقدرة على الاستجابة والأداء والشفافية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي بغية التصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية،

---

(٤) TD/500/Add.1.

(٥) القرار ١/٦٣.

(٦) الاتحاد الأفريقي، الوثيقة AU/Min/Com/Dec1.Rev.1.

(٧) انظر A/60/693، المرفق الثاني، المقرر EX.CL/Dec.253 (VIII).

(٨) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٩) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ تعرب عن بالغ القلق من استمرار التأثيرات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ولا سيما في التنمية، وإذ تسلم بوجود أدلة على حصول انتعاشٍ متفاوت وهش، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم مما يُبذل من جهود كبيرة ساعدت على احتواء المخاطر القصوى وتحسين ظروف السوق المالية وإدامة الانتعاش، لا يزال يمر بمرحلة حرجة محفوفة بمخاطر الهبوط، بما في ذلك التقلبات الشديدة في الأسواق العالمية، وارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب، والمديونية في بعض البلدان، واتساع نطاق الضائقة المالية، الأمر الذي يطرح تحديات بالنسبة للانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي ويعكس الحاجة إلى إحراز تقدم إضافي نحو الحفاظ على الطلب العالمي وإعادة التوازن إليه،

وإذ تقر بالتأثير السلبي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، وخاصة في النساء والفتيات،

وإذ تقر أيضا بأن بلداناً نامية عديدة لا تزال تعتمد اعتمادا شديدا على السلع الأساسية الأولية بوصفها المصدر الرئيسي لإيراداتها من التصدير ولإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل وتكوين المدخرات المحلية، وبوصفها القوة المحركة للاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر،

وإذ تقر في هذا السياق بأن الكثير من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية يعتمد بشدة على السلع الأساسية الأولية، وإذ تقر أيضا بالتحديات والاحتياجات الخاصة التي تواجه تلك البلدان، التي تخلف الكثير منها عن الركب فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تقر أيضا بأن حالة عدم اليقين السائدة في أسواق السلع الأساسية العالمية تعزز الحاجة إلى معالجة إشكالية السلع الأساسية معالجة شاملة، بما في ذلك الطلب على السلع الأساسية وقدراتها على الإمداد وإيرادات السلع الأساسية والاستثمارات في الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأساسية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتنوع أوضاع واحتياجات فرادى البلدان ولتعزيز تنميتها المستدامة، وإلى توطيد العلاقة بين جملة أمور، منها التجارة والأغذية والتمويل والاستثمار في الزراعة المستدامة والطاقة والتصنيع،

وإذ تؤكد أهمية وضع سياسات لمعالجة القضايا الهيكلية الأطول أجلا في اقتصاد السلع الأساسية وإدماج السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية في استراتيجيات أوسع نطاقا للتنمية والقضاء على الفقر على جميع المستويات،

وإذ تحيط علما بجميع المبادرات الطوعية ذات الصلة بالموضوع الهادفة إلى تحسين الشفافية في أسواق السلع الأساسية وتخفيف أثر التقلبات المفرطة في الأسعار،

وإذ تؤكد أهمية توفير معلومات آنية دقيقة شفافة للمساعدة على التصدي للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، وتلاحظ المبادرات العالمية والإقليمية التي تشمل نظام معلومات الأسواق الزراعية ومنتدى الاستجابة السريعة التابع له اللذين تستضيفهما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمبادرة المشتركة بين المنظمات لنشر البيانات، وقواعد البيانات والبرامج الإقليمية الأخرى، وتحث المنظمات الدولية المشاركة فيها والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والحكومات على كفالة نشر مواد إعلامية آنية عالية الجودة عن أسواق الأغذية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية [(١٠)]؛

٢ - **تشدد** على ضرورة بذل المزيد من الجهود للتصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، بسبلٍ تشمل على وجه الخصوص مساعدةَ المنتجين، ولا سيما صغار المنتجين، على إدارة المخاطر؛

٣ - **تهيب** بالمجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من أجل التصدي للعوامل التي تخلق عوائق هيكلية أمام التجارة الدولية وتعرقل أمورا من بينها التنويع، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ومحدودية فرص الوصول إلى الخدمات المالية، مما يؤدي إلى ندرة الموارد المتاحة للاستثمار في قطاع السلع الأساسية، والهياكل الأساسية التي تتسم بالضعف، ولا سيما فيما يتعلق بتكلفة وسائل النقل والتخزين ومدى توافرها، ونقص المهارات في مجال إنتاج وتسويق المنتجات البديلة؛

٤ - **تدعو**، في هذا الصدد، إلى الاختتام الناجح لجولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية والخروج منها بنتائج موجهة نحو التنمية تضمن، في جملة أمور، زيادة فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق؛

٥ - **ترحب** بالدعوة إلى عقد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي، إندونيسيا، في الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وتؤكد ضرورة التوصل إلى نتائج متوازنة وطموحة وشاملة وذات توجه إنمائي؛

٦ - **تدعو** إلى اتخاذ مجموعة متسقة من الإجراءات المتعلقة بالسياسة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة التقلبات المفرطة في الأسعار ودعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في التخفيف من الآثار السلبية، وخصوصا بتسهيل تحقيق القيمة المضافة وتعزيز مشاركة هذه البلدان في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة للسلع الأساسية

(١٠) A/68/204.

والمنتجات المتصلة بها، وبدعم تنويع هذه الاقتصادات على نطاق واسع، وبتشجيع استخدام ومواصلة تطوير أدوات وصكوك واستراتيجيات لإدارة المخاطر موجهة نحو السوق؛

٧ - **تؤكد** أهمية وضع وتعزيز السياسات والاستراتيجيات الزراعية التي تعترف بالدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في مجال الأمن الغذائي وتحسين نتائج التغذية وتتناوله بوصفه جزءا لا يتجزأ من استجابات التصدي في الأجلين القصير والطويل لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والتقلب المفرط في الأسعار والأزمات الغذائية في البلدان النامية؛

٨ - **تسلم** بوجود إمكانيات للابتكار وتحسين الإنتاجية وتعزيز الصادرات غير التقليدية في معظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما في أفريقيا، وتدعو إلى تعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي وكذلك تبادل الخبرات في هذه المجالات في إطار التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب؛

٩ - **تشدد** على أهميةِ زيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية كوسيلة لتعزيز التنمية الزراعية وزيادة التنويع في السلع الأساسية، بما في ذلك إنتاج القيمة المضافة، والتجارة بهذه السلع، وتحث المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية المعتمِدة على السلع الأساسية في أن تعمم، بناء على الظروف والأولويات الإنمائية الوطنية، سياساتٍ تجارية وكذلك سياسات استثمارية ومالية سليمة بوصفها عناصر رئيسية لاستراتيجيات التنمية، وعلى مساعدة تلك البلدان على الاستثمار في البحث والتطوير في مجال الإنتاجية الزراعية ودعمهما؛

١٠ - **تنوه** بإقرار لجنة الأمن الغذائي العالمي للمبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

١١ - **تنوه أيضا** بالعملية التشاورية الشاملة الجارية داخل لجنة الأمن الغذائي العالمي لوضع مبادئ طوعية وغير ملزمة للاستثمارات الزراعية المسؤولة التي تستهدف جميع أصحاب المصلحة المعنيين بتلك المبادئ أو المستفيدين منها أو المتأثرين بها؛

١٢ - **تؤكد** الأهمية الخاصة للمساعدة التقنية وبناء القدرات الهادفين إلى تحسين قدرة المنتجين على التنافس في مجال تصدير السلع الأساسية، وبخاصة في أفريقيا، وتدعو الجهات المانحة إلى توفير الموارد الضرورية لغرض المساعدة المالية والتقنية المخصصة تحديدا للسلع الأساسية، وبخاصة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية، وكذلك تطوير الهياكل الأساسية للبلدان النامية، بغية الحد من العوائق المؤسسية وخفض تكاليف المعاملات وتعزيز تجارة السلع الأساسية فيها وتنميتها وفقا لخطط التنمية الوطنية؛

١٣ - **تؤكد أيضا** ضرورة أن يكون الهدف من مبادرة المعونة التجارية مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على بناء ما تحتاج إليه من قدرات فيما يتعلق

بجانب العرض ومن هياكل أساسية تتصل بالتجارة ليتسنى لها تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها والقيام، بشكل أعم، بتوسيع نطاق تجارتها؛

١٤ - **تشير** إلى الاتفاق على أن يُبقيَ المؤتمرُ الوزاري والأجهزةُ المختصة في منظمة التجارة العالمية الآثارَ التي تلحقها نتائج جولة أوروغواي بأقل البلدان نموا وبالبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية قيد الاستعراض المنتظم، بهدف اتخاذ تدابير إيجابية لتمكين هذه البلدان من تحقيق أهدافها الإنمائية، وتدعو في هذا الصدد إلى تنفيذ مقرر مراكش الوزاري الخاص بالتدابير المتعلقة بما قد يحدث من آثار سلبية لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛

١٥ - **تشجع** البلدان المتقدمة النمو التي لم تقم بعد باتخاذ خطوات نحو بلوغ الهدف المتمثل في تنفيذ عملية وصول منتجات أقل البلدان نموا جميعها إلى الأسواق في الوقت المناسب وبصورة دائمة دون أن تُفرض عليها رسوم جمركية أو تُقرَّر لها حصص، والبلدان النامية التي تعلن أنها في وضع يسمح لها بالقيام بذلك، على أن تفعل ذلك، بما يتفق وإعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥؛

١٦ - **تشجع بقوة** المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الدولية على أن تساعد البلدان النامية، وبخاصة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، في معالجة آثار التقلبات المفرطة في الأسعار؛

١٧ - **تؤكد من جديد** أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة من حقها أن تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية؛

١٨ - **تدرك** أهمية زيادة الكفاءة والفعالية والشفافية في إدارة إيرادات القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المتأتية من جميع السلع الأساسية والصناعات المرتبطة بالسلع الأساسية، بما فيها السلع التامة الصنع، دعما للتنمية؛

١٩ - **تدرك أيضا** المساهمات المهمة للصندوق المشترك للسلع الأساسية والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالسلع الأساسية، وتشجعهما على القيام، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والهيئات الأخرى المعنية، بمواصلة تعزيز التنسيق فيما بينها ودراسة سبل تحقيق المزيد من الاستقرار في سوق السلع الأساسية وتعزيز الأنشطة المضطلع بها في البلدان النامية بهدف تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وإمكانية التعويل على عرض هذه السلع، وتعزيز التنويع وإضافة القيمة، وتحسين القدرة التنافسية للسلع الأساسية وتمتين سلسلة الأسواق وتحسين هياكل الأسواق وتوسيع قاعدة الصادرات وضمان مشاركة جميع الجهات المعنية بشكل فعال؛

٢٠ - **تؤكد** ضرورة أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وشركاؤه، بروح من التعاون المشترك بين الوكالات والشراكات التي تضم أصحاب مصلحة متعددين وضمن ولاية كل منهم، مشاركتهم الفعالة في إجراء بحوث وتحليلات ذات نهج تعاوني لإشكالية السلع الأساسية وما يتصل بذلك من أنشطة في مجال بناء القدرات وتوافق الآراء ليتسنى بانتظام توفير التحليلات والمشورة في مجال السياسة العامة المتصلة بالتنمية المستدامة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل؛

٢١ - **تشجع** على إيلاء الاعتبار المناسب لمسألة السلع الأساسية في إطار إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢٢ - **تؤكد** أهمية تيسير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بما يتفق تماما وقواعدها؛

٢٣ - **تشدد** على الحاجة الماسة إلى توفير التمويل اللازم للتجارة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وحصولها عليه في ضوء تزايد صعوبة الحصول على جميع أنواع الائتمان ومع مراعاة القدرة على تحمل الديون؛

٢٤ - **تؤكد** أهمية استمرار النظر من الناحية الفنية في البند الفرعي المعنون ''السلع الأساسية''، وتقرر إدراج هذا البند الفرعي في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''؛

٢٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا عن التقييم المستكمل للاتجاهات والتوقعات المتعلقة بالسلع الأساسية، وأسعار السلع الأساسية في الأجل الطويل، وطرق تعزيز التنسيق فيما بين المنظمات الدولية المعنية بالسلع الأساسية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة.